

المملكة المغربية



**كلمة السيد محمد بنشعبون
وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
خلال الجلسة العامة بمجلس النواب
بمناسبة التصويت على مشروع قانون الإطار
رقم 19-69 المتعلق بالإصلاح الجبائي**

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة النواب المحترمون؛

فيما يخص مشروع قانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي أود التأكيد على أن إعداده قد تم في ظل النقاش المجتمعي الواسع الذي يهدف إلى بناء تصور مشترك حول نظام ضريبي جديد، يواكب المستجدات على المستويين الوطني والدولي.

وباعتبار الدور المحوري للمنظومة الضريبية في رسم معالم السياسة الاقتصادية فقد تم استحضار التوجيهات الملكية السامية، الواردة في العديد من خطب جلالتة والتي تضمنت تعليمات واضحة ومحددة ساهمت في بلورة هذا النظام الضريبي الجديد.

وفي هذا السياق فقد أكد جلالة الملك نصره الله على رهان التسريع الاقتصادي ونجاعة المؤسسات لبناء اقتصاد قوي وتنافسي، من خلال مواصلة تحفيز المبادرة الخاصة وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج وخلق المزيد من فرص الشغل مؤكداً جلالتة على إنجاز ثورة حقيقية ثلاثية الأبعاد على مستوى التبسيط والنجاعة والتخليق.

ومما لا شك فيه فإن الجبايات تعتبر رافعة لكسب رهان التنافسية. ومن أجل مواكبة المؤسسات والشركات العالمية في رغبتها في الاستثمار والاستقرار بالمغرب؛ أمر جلالة الملك نصره الله بالانفتاح على الخبرات والتجارب العالمية، باعتبار ذلك عماد التقدم الاقتصادي والتنموي، بما يتيح من استفادة من فرص الرفع من تنافسية المقاولات والفاعلين المغاربة معتبرا هذا الانفتاح محفزا لجلب الاستثمارات ونقل المعرفة والخبرة الأجنبية.

وكما لا يخفى عليكم فإن النظام الجبائي يضطلع بدور هام في مجال التوزيع العادل للثروة وتحمل العبء الضريبي. وفي هذا السياق يحظى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية باهتمام كبير من لدن جلالة الملك حفظه الله بغية تقليص الفوارق وتحسين الخدمات الاجتماعية. ويعتبر هذا الحرص المولوي من أهم الأسباب التي كانت وراء دعوة جلالته إلى تجديد النموذج التنموي الوطني.

وفي مجال تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين فقد حث جلالة الملك على العمل على تحسين أداء الإدارة، وضمان السير السليم للمؤسسات، بما يعزز الثقة والطمأنينة داخل المجتمع، وبين كل مكوناته.

أيتها السيدات والسادة،

إن التقييم الدقيق لنظامنا الجبائي، كشف عن وجود العديد من الاختلالات والنواقص فيما يخص الفعالية والعدالة تحول دون تحقيق أهدافه التحفيزية وإعادة توزيع الدخل وتنشيط نموذج التنمية الاقتصادية وتحسين قدرته على الاندماج الاجتماعي ومواكبة متطلبات الاستدامة البيئية. كل هذه النواقص تم تشخيصها ومعالجتها في إطار رؤية تشاركية للإصلاح الضريبي.

وقد اعتمدت أشغال المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات على منهجية التشاور الواسع والمتعدد المشارب مع مختلف الفاعلين العموميين والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجمعية ونخبة من الخبراء وذوي الاختصاص. ونخص بالذكر منها الهيئات الدستورية والبرلمان والوزارات والجماعات الترابية والأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية والجمعيات والمواطنون حيث وصلت مساهماتها إلى 167 اقتراحا مكتوبا.

وقد عهد إلى لجنة علمية، تتبع وتنسيق الأشغال التحضيرية للمناظرة ومناقشة مختلف المقترحات التي تصدر عن مجموعات العمل الموضوعاتية الأربعة عشر ذات تركيبة متنوعة والتي قامت بدراسة وتحليل المساهمات الخطية وبلورة اقتراحات على المستوى العملي والتشريعي.

وقد خلصت أشغال هذه المناظرة إلى تبني 78 توصية شكلت القاعدة التي تم على أساسها صياغة مشروع قانون إطار.

السيدات والسادة،

لقد مكن تطابق مخرجات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات وتوصيات النموذج التنموي الجديد، من بلورة مشروع متكامل لإصلاح النظام الجبائي الوطني، من خلال تحديد مكوناته ومبادئه وأهدافه وآليات تطبيقه، وتحديد الإجراءات المواكبة لتنزيله، بصفة متدرجة، ووفق أولويات وطنية محددة وبرمجة زمنية متدرجة.

وفي هذا السياق، تمت صياغة هذا القانون-الإطار ليكون تعبيراً صادقاً عن الإرادة العامة من أجل الإصلاح، والتزاماً جماعياً بالاختيارات والتدابير التي تم تحديدها.

وتتمثل الأهداف الأساسية التي يحددها هذا القانون-الإطار في مجال الإصلاح الجبائي فيما يلي:

1) تحقيق العدالة الجبائية وضمان مساواة الجميع أمام الضريبة.

لهذا الغرض، تلتزم الدولة في هذا المشروع بتكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة لتقويم الاختلالات الحالية المتعلقة بنطاق تطبيقها وتعدد أسعارها والحق في خصمها وإرجاعها، خصوصا بالنسبة لبعض القطاعات الحيوية الخاصة أو التابعة للدولة.

ويهدف ضمان مساواة الجميع أمام الضريبة، ستعمل الدولة على تخفيض العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة، وذلك باعتماد توجه تدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات طبقا للممارسات الدولية الفضلى، وسيتم كذلك التطبيق التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بشكل تصاعدي فيما يخص الأشخاص الذاتيين، مع الحرص بالموازاة على توسيع الوعاء الضريبي وضمان توازن المالية العمومية.

كما تم في هذا السياق الالتزام بإدماج القطاع غير المهيكل كهدف استراتيجي بالإضافة إلى تعزيز آليات محاربة الغش والتهرب الضريبيين، وذلك من خلال إرساء نظام جبائي مبسط

وسهل الولوج وتعزيز آليات المراقبة وسن جزاءات مناسبة للمخالفات المرتكبة ووضع برامج للتحسيس والمواكبة بمشاركة جميع الفاعلين المعنيين.

(2) تعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين الملزمين والإدارة:

تلتزم الدولة في هذا المجال بضمان حقوق الملزمين وحقوق الإدارة وتعزيز علاقات الثقة بينهما من خلال تأطير السلطة التقديرية للإدارة فيما يتعلق بتفسير النصوص الجبائية وتحديد أسس فرض الضريبة وعبء تقديم الإثباتات اللازمة.

وستسهر الدولة كذلك على توضيح وتحسين مقروئية النصوص الجبائية للحد من الاختلاف في تأويلها وضمان حسن تطبيقها مع الالتزام بالتوجه نحو التقائية الأحكام الجبائية مع القواعد العامة للقانون والقواعد المحاسبية، علما أن الهدف المتوخى ليس هو المطابقة التامة بل الإلتقائية والملاءمة مع قواعد الحكامة الجبائية المعمول بها دوليا.

كما سيتم العمل على تثمين المهام المنوطة بالهيئات المكلفة بالطعون الضريبية وضمان استقلاليتها.

3) تعبئة كامل الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية:

من أجل تعبئة هذه الإمكانات الضريبية، سيتم العمل على توسيع الوعاء الضريبي وترشيد التحفيزات الجبائية بعد تقييم أثرها الاجتماعي والاقتصادي، كما سيتم الحرص على إعادة توجيهها للقطاعات ذات الأولوية مع التقييد بتفضيل اللجوء للدعم العمومي المباشر كلما أمكن ذلك.

وسيتم كذلك تشجيع المقاولات على الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل، لا سيما في القطاعات ذات الأولوية كالصناعة والتكنولوجيات الحديثة والابتكار، مع دعم تنافسيتها على الصعيد الوطني والدولي.

كما سيتم تشجيع إعادة هيكلة مجموعات المقاولات في أفق تحسين تنافسيتها وحكامتها.

4) إصلاح منظومة الرسوم الجماعية وشبه الضريبية

من أجل تحقيق التنمية الترايبية وتعزيز العدالة المجالية، يهدف كذلك هذا القانون-الإطار إلى إصلاح جبايات الجماعات الترايبية

والرسوم شبه الضريبية التي تشكل مكونا أساسيا من مكونات النظام الجبائي من أجل تبسيطها وترشيدها وملاءمتها مع جبايات الدولة وضمن موارد قارة لغائدها مع وضع نمط حكامه مناسب لها.

حيث سيتم العمل على التجميع التدريجي للرسوم المحلية المطبقة على الممتلكات العقارية وتلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، وكذا مراجعة وتجميع الرسوم شبه الضريبية والواجبات والرسوم المستخلصة لفائدة الدولة المنصوص عليها في نصوص تشريعية أو تنظيمية.

5) تعزيز نظام الحكامة الفعالة والناجعة

من أجل تجويد الخدمات المقدمة للملزمين ستحرص الدولة على مواصلة ورش تحديث ورقمنة الإدارة ودعم مواردها البشرية وتعزيز علاقات التعاون مع شركاءها وتطوير آليات التبادل بين نظم المعلومات.

كما يقترح كذلك إدراج قيم المواطنة الضريبية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

ولتعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الجبائية ستسهر الدولة على تعزيز مهام المشورة والإرشاد وتحسين وسائل الإعلام والتواصل مع الملمزمين والتقييم الدوري لأدائها.

وستقوم الدولة كذلك بإنجاز تقييم دوري للآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير الجبائية وستسهر لهذه الغاية على وضع مرصد للجبايات.

السيدات والسادة،

لقد جرت النقاشات داخل لجنة المالية في أجواء اتسمت بروح عالية من المسؤولية والإرادة القوية وتعبأت كامل الجهود من أجل رسم معالم الإصلاح الجبائي في مراحلته التشريعية، استشعاراً من السيدات والسادة النواب أغلبية ومعارضة لأهمية مضامينه والرهانات المنتظرة منه.

وقد سجلنا الحرص الشديد للسيدات والسادة النواب المحترمين على مراعاة المصادر التي كانت هي الروافد الأساسية لبلوغ هذا المشروع. وشكلت التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات مرجعاً هاماً للتأكد من شمولية مسودة المشروع فيما يخص تحديد أهداف وآليات تنزيل الإصلاح الجبائي. وقد تجاوزت الحكومة مع العديد من التعديلات المقترحة مما ساهم في التصويت بالإجماع على النص

القانوني بعد التوافق على مضامينه وتدقيق صياغة بعض الفقرات منه.

وإذ نعيد إلى الأذهان الانخراط الجماعي لمختلف مكونات المجتمع من أجل وضع أسس الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية، لا بد من الإشادة وشمين هذا التوافق الذي يجسد التصور المشترك حول النظام الضريبي الجديد.

ومن حقنا أن نستخلص أن هذه التعبئة المجتمعية الشاملة التي واكبت جميع مراحل إعداد مرتكزات الإصلاح الجبائي تعتبر في تكاملها ضمانات لإنجاحه وتحقيق أهدافه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.